



ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities



available online at: www.jtuh.org/

Akhlās Haid Azam Aljahishi

Tikrit University / College of Education for Humanities

Imad Hamid Ahmed Al-khazrajy

Tikrit University / College of Education for Humanities

* Corresponding author: E-mail :
Ah240187ped@st.tu.edu.iq
07817114358

Keywords:

Works
al-Baydawi
Ibn Ajiba
morphological meaning

ARTICLE INFO

Article history:

Received 1 Mar 2025
Received in revised form 25 Mar 2025
Accepted 2 Mar 2025
Final Proofreading 29 Dec 2025
Available online 31 Dec 2025

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



**Al-Baydawī's (d. 685AH)
Morphological Views in al-Bahr
al-Madid by Ibn Ajiba al-Hasani
(d. 1224 AH)**

A B S T R A C T

This research aims to trace morphological meaning in the works of al-Baydawi as presented in al-Bahr al-Madid by Ibn 'Ajība. He sometimes attributes al-Baydawi's views explicitly by name and at other times cites them without attribution. Al-Baydawi is distinguished by his grounding of morphological meanings and their connection to lexical semantics, while maintaining conciseness without compromising clarity.

The study documents most of the morphological forms that al-Baydawi focused on, particularly those related to intensification, verbal nouns, and forms such as istaf'ala, fā'ala, and maf'ūl. It also reveals al-Baydawi's reliance on earlier exegetes, notably al-Zamakhsharī and al-Rāzī, from whom he selectively adopted the most plausible interpretations, all while preserving precision and clarity. The study concludes that al-Baydāwī offered eloquent and succinct insights into morphological meanings, marked by caution and deliberation in his exegesis, reflecting his deep understanding of the Arabic language and his reverence for the sanctity of the Qur'anic text.

© 2025 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: <http://doi.org/10.25130/jtuh.32.12.2.2025.2>

آراء البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ) الصرفية في البحر المديد لابن عجيبة الحسني (ت: ١٢٢٤هـ)

إخلاص حمد عزّام الجحيشي/ جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية

عماد حميد أحمد الخزرجي/ جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية

الخلاصة:

يقوم هذا البحث على تتبع الدلالة الصرفية عند البيضاوي في تفسير (البحر المديد في القرن المجيد) لابن عجيبة الحسني، لذا يتناول بحثنا آراء البيضاوي الصرفية في (البحر المديد في تفسير القرآن المجيد) لابن عجيبة، فقد كان الوقوف على الدلالة الصرفية للكلمات المشتقة سمة واضحة وبارزة عند البيضاوي،

وقد لمست من خلال البحث أنّ ابن عجيبة قام بنقل آراء البيضاوي تارة بذكر اسمه البيضاوي، وتارة بنقل الرأي فقط، فالبيضاوي ينحو نحو التأصيل للمعاني المعجمية أو الصرفية أي يعيد المعنى المعجمي إلى أصله، وكذا يؤصل الدلالة الصرفية للبنية، وقد اقتضاه هذا التأصيل أن يربط بين الدلالة المعجمية والدلالة الصرفية في أغلب المواضع، في تأصيله هذا يحاول تحليل المعنى ويسلك السبل المتنوعة إلى تلك الغاية على ما يمتاز به تفسيره من إيجاز واختصار غير مخل؛ إذ لا يغادر وجهاً وجيهاً مذكوراً في الدلالة إلا ويذكره، ولقد رصدت أغلب الصيغ الصرفية التي وقف البيضاوي عند دلالتها، وإن كان وقوفه سريعاً موجزاً في الأغلب؛ لأن غاية ابن عجيبة لم تكن تفصيل الدلالة الصرفية. بل نقلها كما هي موجزة مختصرة ثم أجريت دراستي عليها فانقسمت على مباحث، منها: مطلب للمبالغة إذ كشف عن دلالات بعض الصيغ الصرفية على المبالغة وهي غير صيغ المبالغة المعروفة، وبعد ذلك (المصدر) الذي استأثر بقسط وافر عنده من الدلالات الصرفية وأظهرها فيه قصد المبالغة، ثم صيغة (استفعل) ودلالاتها الصرفية الرئيسية، ثم صيغة (فاعل) الاسمية، وصيغة (مفعول)، وختمت البحث ببعض الصيغ الصرفية (الاسمية) المتنوعة التي وقف البيضاوي عند دلالتها.

الكلمات المفتاحية: آراء ، البيضاوي ، ابن عجيبة، الأبنية الصرفية.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب بلسان عربي مبين، وأسبغ على عباده نعمة اللغة التي تقوم بها معاني العلم والدين.

أما بعد، فإن علم الصرف يُعد أحد المفاتيح الرئيسية لفهم لغة القرآن الكريم، وبه يُدرك كثير من أسرار البيان، ويُستجلى وجه الإعجاز في تراكيب الألفاظ وتصاريفها، وقد نال هذا العلم اهتمام العلماء، فتعمقوا في قواعده، وكشفوا عن دقائقه وربطوه بدلالات النصوص القرآنية. ومن بين العلماء الذين تناولوا القضايا الصرفية بتميّز، يبرز القاضي ناصر الدين البيضاوي (ت. ٦٨٥هـ)، الذي اشتملت كتبه على إشارات صرفية دقيقة، دلّت على عمق فهمه وسعة اطلاعه. وكان لهذه الآراء أثر لمن جاء بعده، مثل أحمد بن عجيبة الحسني (ت: ١٢٢٤هـ)، الذي جمع في تفسيره "البحر المديد في تفسير القرآن المجيد" درراً لغوية صرفية، يظهر فيها أثر البيضاوي، سواء بالنقل المباشر أو بالتبني غير المصرّح به. جاءت دراسة هذا البحث هو بحث مستل من رسالة ماجستير لتسلط الضوء على الآراء الصرفية للبيضاوي كما وردت في (البحر المديد لابن عجيبة)، من خلال تتبّع المواضع التي استُحضرت فيها تلك الآراء، وتحليلها، وبيان مدى تأثر ابن عجيبة بها، ومدى التزامه أو مخالفته لما قرره البيضاوي، وهذا البحث هو بحث مستل من رسالة ماجستير ، وتسعى الدراسة إلى إبراز الطابع الصرفي في تفسير ابن عجيبة، مما يبرز دور

الصرف في تعميق الفهم اللغوي للنص القرآني، فخصصته لـ (الآراء الصرفية للبيضاوي) كما وردت في تفسير ابن عجيبة في هذا المبحث، تناولت بالتحليل والاستقصاء الآراء الصرفية التي نقلها الإمام ابن عجيبة عن البيضاوي في تفسيره (البحر المديد)، وقد عملت على حصر هذه الآراء الصرفية، وتتبعها داخل النصوص التفسيرية، مع توثيقها من مصدرها الأصلي، أي تفسير (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) للبيضاوي، وحرصت على بيان السياقات التي وردت فيها تلك الآراء، وكيف استخدمها ابن عجيبة؟ لتدعيم فهمه للآيات، أو لتوضيح المعاني اللغوية الدقيقة، كما وقفت على طبيعة معالجة البيضاوي للمسائل الصرفية، من حيث دقتها واستنادها إلى قواعد راسخة في علم الصرف، وكذلك مدى تأثير هذه المعالجة في طريقة عرض ابن عجيبة لتفسيره، لا سيما حين يكون النص القرآني محط جدل لغوي أو إعرابي. وقد لاحظنا أن ابن عجيبة، رغم اهتمامه البالغ بالمعاني الباطنية والصوفية، لم يغفل الجوانب الشكلية في اللغة، بل وظف الآراء الصرفية للبيضاوي بما يخدم مقاصده التفسيرية، مما يعكس احترامه للتراث اللغوي الكلاسيكي وحرصه على المزج بين الظاهر والباطن، أورده ابن عجيبة، من حيث الأمانة في النقل، أو ما إذا أجرى عليها تعديلات أو شروحات توضيحية تتوافق مع منهجه الصوفي. كما ناقشت الأسلوب الذي اعتمده البيضاوي في عرضه للمسائل النحوية، ومدى التداخل بين التفسير النحوي والدلالي في تأويله للآيات، وكيف استطاع ابن عجيبة أن يستفيد من هذه المعالجة النحوية في تعزيز تأويلاته الروحية والرمزية للقرآن الكريم. جاءت دراستي للآراء الصرفية بمبحثين تسبقهما مقدمة ومدخل تعريفية للعالمين فارتأينا إلى تقسيم البحث للصيغ الصرفية التي وقف البيضاوي عند دلالتها، ثم أجريت دراستي عليها فانقسمت على مباحث، مبحث للمبالغة إذ كشف عن دلالات بعض الصيغ الصرفية على المبالغة وهي غير صيغ المبالغة المعروفة. وبعد ذلك مبحث للمصدر، وصيغة (استعمل) ودلالاتها الصرفية الرئيسية، ثم صيغة (فاعل) الاسمية، وصيغة (مفعول)، وختمت البحث ببعض الصيغ الصرفية (الاسمية) المتنوعة التي وقف البيضاوي عند دلالتها.

التمهيد:

أ. البيضاوي: اسمه وكنيته ولقبه ونسبه.

هو أبو عبد الله بن أبي القاسم عمر بن محمد بن أبي الحسن علي أبو الخير القاضي ناصر الدين البيضاوي (السبكي، ١٤١٣هـ، ١٥٧/٨، والشهبي الدمشقي، ١٤٠٧هـ، ١٧٢/٢، وابن كثير، ٢٠٢١ م، ١٣/٣٦٣، ومحمد باقر، ١٣٦/٥، وابن عماد الحنبلي، ١٩٨٦ م، ٦٨٥/٧). أما نسبه فهي البيضاوي والشيرازي والشافعي، وأشهر نسبة عرف بها هي البيضاوي نسبة إلى مدينة (البيضاء)، وهي مدينة كبيرة من بلاد فارس من أعمال شيراز، وانتسب إليها الكثير من العلماء، ونسبته الأخرى الشيرازي نسبة إلى (شيراز) (الحموي، ١٩٩٥، ٣٨٠/٣، شوقي أبو خليل، ٢٠٢٠، ص ٢٤)، ونسب إليها لأن البيضاء

تابعة لها كما أنه تولى القضاء فيها مدة من الزمن (صفي الدين، ١٤١٢هـ، ٢ / ٨٢٤، وطاش زادة كبرى، ٢٠١٠م، ١ / ١٠٢). وكنيته (أبو سعيد) (الباباني، ١٩٥٥هـ، ١ / ٤٦٣، وعمر رضا كحالة، ١٤٣١هـ، ٦ / ٩٧، حاجي خليفة، ١٩٨٢م، ١ / ١٦٢)، أما لقبه (قاضي القضاة كونه تولى القضاء في البيضاء وشيراز مدة من الزمن). (ابن عماد الحنبلي، ٥ / ٣٩٢، وابن سليمان الياضي، ١٩٩٧م، ٤ / ٢٢٠، والسيوطي، ١٤٣١هـ، ١ / ٥٠، ومحمد باقر، ص ٤٥٤).

ب: مولده ووفاته:

ولد البيضاوي في بلدة البيضاء التابعة لشيراز، ولم يذكر المؤرخون تاريخ ميلاده، ولم يتكلم أحد منهم ذلك. (ينظر: شريفة أحمد، ٢٠٢٤م، ص ٢٢). ولكن أنّ ولادته نهاية القرن السادس أو بداية القرن السابع هي الأقرب. (ينظر: يوسف أحمد، ١٩٩٧م، ص ١٠).

توفي البيضاوي في مدينة تبريز ودفن في (خرنداب). (محمد باقر، ٥ / ١٣٥). عند قبر شيخه (محمد الكحتائي). (حاجي خليفة، ١ / ١٧٨). ولكن العلماء اختلفوا في سنة وفاته، قال ابن كثير وغيره: إنه توفي سنة (٦٨٥هـ). (ينظر: ابن كثير، ١٣ / ٣٠٩، ومحمد باقر: ٥ / ١٣٥، والصفدي، ٢٠٠٠م، ١٧ / ٢٠٦، وحاجي خليفة، ٢ / ١١١٦). وقيل: إنّه رأى جمهور المؤرخين. (ينظر: يوسف أحمد، ص ٣٣٥). وأنها أرجح الروايات. (ينظر: العسيري، ٢٠١٤م، ص ١٢٧). ويرجّح هذا القول كون الصفدي ذكره بالسند عن الحافظ نجم الدين سعيد الدهلي، الذي كان معاصراً للبيضاوي إذ قال: ((قال لي الحافظ نجم الدين سعيد الدهلي الحنبلي الحريري توفي رحمه الله تعالى في سنة خمس وثمانين وستمئة بتبريز ودفن بها)) (التواريخ وهو المعتمد). (الخفاجي، حاشية الشهاب، ٣ / ١).

ج. التعريف بأنوار التنزيل.

لم يكن هناك اختلاف في اسم الكتاب، فقد قطع القاضي البيضاوي الشك باليقين في مقدمة تفسيره، قائلاً: ((ناوياً أن أسميه، بعد إتمامه، أنوار التنزيل وأسرار التأويل)). (البيضاوي، ٢٠٠٠م) مقدمة المحقق، ١ / ٢٣). فكان الاسم ترجماناً لمقاصده، وعنواناً لجلال محتواه، ويُسمى أيضاً من باب الاختصار (تفسير البيضاوي)، وقد يسميه بعض أصحاب التراجم وفهارس الكتب أو باسم آخر إذ يصفونه بـ (مختصر الكشاف). (الشهبي، ٢ / ١٧، والقاضي البيضاوي، ص ١٣٠). ويُعد أهم مؤلفاته، ونال القبول والمكانة العالية منذ عصره واتجهت إليه أنظار العلماء في الدراسة والتدريس، وعد من التفاسير المهمة، يقول الحسيني الموسوي: ((وأشهر مصنفاته في زماننا هذا التفسير)). (الموسوي، ١٩٦٧، ٢ / ٨٧). ويقول الخفاجي في حاشية الشهاب: ((ومن مصنفاته هذا التفسير وهو من أجلها، يُعدُّ الكشاف من المصادر الأساسية التي اعتمدها القاضي البيضاوي في تفسيره، ولكن

هل يصح القول إن تفسير البيضاوي إنما هو اختصار لتفسير الكشاف، وقد قال بذلك بعض أصحاب كتب التراجم والفهارس، وفسّمه السبكي والقاضي ابن شهبة بـ (مختصر الكشاف). (ينظر: الشهيبي، ١٧٣/٢)، ولكن الذي يبدو أن هذه العبارة ليست على ظاهرها وتحتاج إلى شيء من التفصيل، فقد سلك البيضاوي في تفسيره المنهج المعروف عنه في تأليفاته الأخرى فهو وإن كان يختصر كتاباً معيناً إلا أنه لا يقف عند حدود الاختصار المعروفة.

ابن عجيبة الحسني:

أ. اسمه ونسبه وكنيته: يقول عن نفسه: (أنا أحمد بن محمد بن المهدي بن الحسين بن محمد بن عجيبة الحجوجي). (فهرسة ابن عجيبة، ١٩٩٠م، ص ١٦). ثم يوضح الصلة بين عبد الله بن عجيبة والبيت الحجوجي بقوله: ((الحجوجي بن سيدي بن عبد الله بن عجيبة، ثم ينتهي نسبه إلى سيدي سحنون بن مولاي إبراهيم بن مولاي محمد بن مولاي موسى بن مولاي عبد الله، وصولاً إلى مولاي أحمد بن مولاي إدريس الأصغر بن مولاي إدريس الأكبر. وقد وجدت هذا النسب مكتوباً بخط جدي الحسين، موضحاً الجمع بين نسب ابن عجيبة والحجوجي)). (المصدر نفسه، ابن عجيبة، ص ١٦).

أما كنيته فيكنى بأبي العباس. (ينظر: مخلوف، ١٣٤٩هـ، ١ / ٥٢٦).

فأكد على نسبه بعبد الله ابن عجيبة الذي يتصل نسبه بالأدارسة. (الأدارسة: هم فرع من بني الحسن السبط، أبناء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، من بني هاشم العدنانيين. ينتسبون إلى إدريس بن عبد الله بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب، رضي الله عنهم، أسس الأدارسة دولتهم في المغرب الأقصى ملكهم، وضمّه إلى سلطانه في الأندلس. (ابن حزم، ١٩٤٨م، ١ / ٥٩). أشرف المغرب.

أ. ولادته

ولد ابن عجيبة سنة (١١٦٠ هـ) بمدشر أعجيبش من قبيلة الحوز. (الحوز: قبيلة جبلية شامخة تمتد جذورها في مدينتي تطوان وسبتة شمال المغرب، وتحتضن أرضها مدينة تطوان وضواحيها، وكأنها جزء نابض من كيانها). وهذه القبيلة إحدى القبائل الجبلية الواقعة بين مدينة تطوان وسبتة. (سبته: مدينة أندلسية تقع على شاطئ مجمع البحرين، ذات موقع استراتيجي مميز. استولى عليها البرتغاليون عام (٨١٨هـ). (ينظر: شهاب الدين الجعفري، ١ / ١٥٢، وياقوت الحموي، ٣ / ١٢٨). والأرض التي عليها تطوان وضواحيها تعد قطعة من هذه القبيلة. اختلفت روايات أصحاب التراجم

بتاريخ ومكان ولادته، إذ أشاروا إلى أنه وُلِدَ قرابة عام (١١٥٩هـ) لكن دون تحديد دقيق أو اتفاق واضح وقيل ولد في تطوان. (ينظر: مخلوف، ص ٤٠٠).

ج. البحر المديد في تفسير القرآن المجيد:

ومن أبرز مؤلفاته "البحر المديد في تفسير القرآن المجيد" من أهم التفاسير الصوفية التي قدّمها الإمام أحمد بن محمد بن المهدي ابن عجيبة الحسني (١٧٤٧-١٨٠٩م). يتميز هذا التفسير بطابعه الإشاري الصوفي، إذ لا يقتصر على المعنى الظاهر للنص القرآني، بل يغوص في تأويلاته الروحية والباطنية وفقاً للمنهج الصوفي. وهو تفسير صوفي للقرآن الكريم، إذ يغوص في المعاني الروحية والإشارات الباطنية للنصوص القرآنية، تميزت بلغة سلسة تجمع بين الدقة العلمية والروحانية **(والروحانية)** العميقة، ما جعله ذات **(ذا)** تأثير كبير بين العلماء والمتصوفة، ولا يزال يقرأه المهتمون بالتصوف الإسلامي. (ابن عجيبة الحسني، ١٤١٩م، ٣٥/١). اتبع ابن عجيبة منهجاً مزدوجاً في تفسيره، إذ يجمع بين التفسير الظاهر (التقليدي)، الذي يعرض فيه المعاني اللغوية والشرعية للنصوص القرآنية، مستفيداً من أقوال المفسرين السابقين مثل الطبري، والقرطبي، والزمخشري، وابن كثير. والتفسير الإشاري (الصوفي)، الذي يستخرج المعاني الروحية والباطنية التي ترتبط بالسلوك الصوفي، معتمداً على إشارات المتصوفة الكبار مثل ابن عربي، والقشيري، مصادر التفسير أفاد ابن عجيبة من عدة مصادر، أهمها: (تفسير أنوار التنزيل، تفسير الكشف والبيان، تفسير مدارك التنزيل، تفسير المحرر الوجيز تفسير التسهيل وغيرها). (ابن عجيبة الحسني، ٧٥/١).

المبحث الأول: المبالغة

يقصد بالمبالغة هنا أن يبلغ المعنى أقصاه، وأن تتحمل المفردة دلالتها بأقصى طاقة يمكن أن تستوعبها. وللبنية الصرفية إسهام واضح وملحوظ في هذا الجانب إذ يتدرج المعنى بها من معنى ابتدائي إلى أقصى ما يمكن أن يبلغه على حسب ما يستدعيه المقام أو السياق. ولم يغفل البيضاوي عن بيان المبالغة والحديث عنها بهذا المعنى في تفسيره؛ إذ كان حريصاً على بيان الدلالة العامة للمفردات والتراكيب ومن ذلك:

1. المبالغة بصيغة (فَعْلَان) :

ينقل ابن عجيبة رأي البيضاوي في (الرحمن والرحيم) قائلاً: ((الرحمن) أبلغ من (الرحيم) لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، كقَطَعَ وَقَطَعَ، وذلك إنما يُؤخذ تارة باعتبار الكمية، وأخرى باعتباره الكيفية). (ابن عجيبة الحسني، ٥٥/١، والبيضاوي، ٢٧/١).

يركز البيضاوي على الصيغة الصرفية واختلافها عن قريناتها في إصابة الدلالة المبتغاة، إذ اختار المذهب الذي يرجح أن تكون كلمة (الرحمن) أبلغ من (الرحيم) بناءً على زيادة بناء (الرحمن) على

(الرحيم). (ينظر: البيضاوي، ١ / ١١). يظاھر في ذلك مجموعة من المفسرين السابقين له الذين رأوا في صيغة (الرحمن) مبالغة ليست في (الرحيم). (ينظر: مقاتل بن سليمان، ١٤٢٣م، ١ / ٣٦، والطبري، ٢٠٠١م، ١ / ١٢٦، والقشيري، ١ / ٤٧). بل إن بعضهم ذكر أن صيغة (فعلان) على عمومها في لغة العرب يراد بها المبالغة نحو: شعبان، وغضبان، إذا امتلأ غضبا. (ينظر: السمرقندي، ١ / ١٤). وعلى الرغم من أن ما ذكره البيضاوي قد سبق ذكره عند الزمخشري. (الزمخشري، ١٤٠٧م، ٣ / ٤١٣). إلا أن اختياره له وترجيحه دون غيره يجعلني أسلكه في باب ما تَلَمَّسَهُ من مبالغة في المعاني الصرفية. وقد ذكر بعض المفسرين أنه مصدر على فعلان ولم يذكروا المبالغة. (ينظر: الواحدي، ١٩٩٤م، ٣ / ٣٤٢٦). وقال الشهاب الخفاجي معقبا على البيضاوي: "لم يَعُدْ المبالغة من جهة المصدر، ولكن من جهة الفعلان". (حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٧ / ١٠٨). ولكن نص البيضاوي واضح في عدّه مصدرًا جاء على بناء فعلان الدال على الحركة والاضطراب، فتكون دلالاته التي يعنيه على ذلك من المصدر ومن بناء (فعلان).

٢. المبالغة بصيغة (فاعل):

ما نقله ابن عجيبة (ابن عجيبة الحسيني، ٧٨ / ١). عن البيضاوي رأيه من دون ذكر اسم في صيغة اسم الفاعل، قال البيضاوي عن الفعل (يخادعون) في قوله تعالى: (يُخَادِعُونَ اللَّهَ) [البقرة ٩]: ((أخرج في زنة فاعل مبالغة))، (البيضاوي، ١ / ٤٦). ثم وضع وجه المبالغة بأن الفعل متى غولب فيه كان أبلغ منه إذا جاء بلا مقابلة معارض ومبار استصحب ذلك. وتوضيحه هذا مبني على معنى المشاركة في (فاعل) وهو المعنى المتفق عليه صرفيا، والبيضاوي في قلة من العلماء الذين تنبهوا إلى معنى المبالغة في صيغة (فاعل)، سبقه إلى ذلك الزمخشري والرازي. (ينظر: الزمخشري، ٥٨ / ١، والرازي، ١٤٢٠م، ٢ / ٣٠٤٢). فالجمهور ما خلاهم على غير المبالغة، وهؤلاء استنبطوا معنى المبالغة من المفاعلة أو المشاركة في الأغلب. وقد كان للعلماء في هذه المسألة أقاويل. (ينظر: ابن سيده، ١٩٩٦م، ١ / ٢٨٩، وابن منظور، ١٤١٤هـ، ٧ / ١٩، (حيص). خلاصتها أنهم يرجحون أن تكون (خادع) بمعنى (خدع)، ولا سيما في الآية المذكورة لأن الفعل من طرف واحد والتحقيق أنه لا يمكن إنكار معنى المبالغة في صيغة (يخادعون) خاصة وفي (فاعل) عامة، ومنتشأ المبالغة فيما يبدو لي هو معنى المطاولة والمقاساة، الذي في (فاعل)، ويؤيد ذلك أن كثيرا من استعمالات الصيغة لا تستقيم فيها المشاركة التي تتطلب طرفين فأكثر للفعل. وقد ذكر ابن منظور توضيحا للمبالغة من جهة معنى المشاركة حتى لو كان فاعل صيغة (فاعل) طرفا واحدا. (ينظر: ابن منظور، ٧ / ١٩ (حيص). (وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ) [الأعراف: ٢١]؛ إذ رجح البيضاوي فيها المبالغة على غيرها مما ذكره المفسرون. (ينظر: البيضاوي، ٥٣٨ / ١، والكرمانلي، ١ / ٣٩٩، والزمخشري، ج ٢ / ٩٥، والشوكاني، ١٤١٤هـ، ٢ / ٢٢٢). وترجيحه وقد

أُفيد به من إيراده لها أولاً، ثم تثنيته بالأراء الأخرى. والمذاهب المترددة فيها هي بين أن تكون بمعنى المجرد، أي أقسم لهما، أو على معنى المشاركة بتأويلات مذكورة في مواضعها.

٣. المبالغة بالصيغة الفعلية (استفعل):

المشهور في صيغة (استفعل) أن معناها الصرفي الطلب والالتماس، وقد لامس بعض المفسرين واللغويين معنى المبالغة فيها، ومنهم البيضاوي ما نقله عنه ابن عجيبة ذاكراً أن أصل (استئأسوا) هو (يئسوا) وهو ما وافق فيه البيضاوي في أن (السين والتاء) زيادة. (ابن عجيبة الحسيني، ٦١٨/٢). وهذا هو نظر دقيق وتفهم لمعنى الصيغة، لأن المبالغة فيها فرع على الطلب، فالطلب بمعنى التماس الفعل والجد فيه حتى بلوغ غايته يؤدي إلى أن يكون وجه الطلب الآخر هو المبالغة، وقد اختار النص القرآني المحكم هذه الصيغة على غيرها في مواضع عديدة اعتباراً لهذا المعنى.

ومما جاء عند البيضاوي من ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا اسْتِئْسُوا مِنْهُ﴾ [يوسف ٨٠]، قال البيضاوي: واستئأسوا: زيادة السين والتاء للمبالغة. (البيضاوي، تفسير البيضاوي: ١٨٦ / ٢). وهو المذهب ذاته الذي سبق ذكره عند الزمخشري وأحال الزمخشري لما ذكر هذا الموضع إلى تفسيره للفعل (استعصم) من حيث بيان المبالغة التي فيه، وأنه أبلغ من (اعتصم) على ما في الأخيرة من مبالغة، قال الزمخشري: ((الاستعصام بناء مبالغة يدل على الامتناع البليغ والتحفظ الشديد، كأنه في عصمة وهو يجتهد في الاستزادة منها، ونحوه استمسك، واستوسع الفتق واستجمع الرأي، واستفعل الخطب)) الزمخشري الكشاف، ٤٦٧/٢). وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن (استئأس) بمعنى المجرد أي ليس فيه مبالغة. (ينظر: ابن عطية الأندلسي، ١٤٢٢هـ، ٣ / ٢٦٩، السمين الحلبي، ٥٣٧ / ٦). غير أن أبا السعود بين وجه المبالغة في هذه الصيغة، بلغ بأسهم غايته بدليل صيغة الاستفعل، وإنما حصلت لهم هذه المرتبة من اليأس لما شاهده من عوده بالله مما طلبوه، الدال على كون ذلك عنده في أقصى مراتب الكراهة ... ومن تسميته (ظلمًا) بقوله: إنا إذن الظالمون. (أبو السعود، ٢٩٩/٤، وينظر: الشوكاني، ٥٥ / ٣).

وترددت المسألة نفسها عند البيضاوي في قوله تعالى ﴿وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾ [الصافات ١٤] إذ اختار المبالغة أولاً بقوله: ((يبالغون في السخرية، ثم أردف بالرأي الثاني الذي يذهب إلى معنى الطلب على ظاهره أي يستدعي بعضهم بعضاً للسخرية)). (البيضاوي، ١٤٥/٣).

فكثير من القدماء عدوا معناها الطلب على الظاهر، أي الاستدعاء، أو ذهبوا إلى أن (استسخر) و(سخر) بمعنى واحد، (ينظر: الطبري، ١٩ / ٥١٥، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، ٨٩/٣). ولم أظفر بمن حملها على معنى الالتماس والجد في طلب الفعل غير البيضاوي، وهو المعنى الصرفي الأصيل لها، ومن قال بالمبالغة فقوله ينبني على هذا المعنى، وهو أقرب إلى معنى الطلب، فهي مثل (استعصم) السابق ذكرها في معنى الطلب والمبالغة.

ومما يؤيد المبالغة ويدفع قول من قال بالمساواة بينها وبين المجرد هو السياق الذي جاءت فيه الآية، فقد سبقها قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات ١٢] ثم ورد قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾ [الصافات ١٤]، فلا وجه للمعاقبة بين الصيغتين لو كان معناهما واحدا. ولإدراك البيضاوي معنى (استفعل) الأصيل ووجه المبالغة فيه عد (استطار) أبلغ من (طار) انظر: البيضاوي، تفسير البيضاوي، ٤٧٧/٣). في قوله تعالى: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَتْ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان ٧]، متابعا للزمخشري الذي قال: ((هو من طار بمنزلة استنفر من نفر)). (الزمخشري، ٤ / ٦٦٨). وكل هذا يؤيد وجه المبالغة في (استفعل) وهي مبالغة مستكنة في معنى طلب الفعل والتماسه والجد فيه حتى بلوغ غايته.

والمبالغة تكون على حسب السياق الذي تأتي فيه صيغة (استفعل)؛ لأنه ليس معنى لازما فيها إلا إذا استدعاه السياق، فلذلك فسر البيضاوي كلمة (فاستغظ) من قوله تعالى: ﴿أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ﴾ [الفتح ٢٩] بأنه: صار من الدقة إلى الغلظ. (البيضاوي، ٣٥١/٣). ولم يذكر المبالغة لعدم استدعاء السياق لها، مكتفيا بإيضاح معنى الطلب على النحو الدقيق الذي ذكره، وهو التماس الغلظ وطلبه حتى الصيرورة إليه.

٤ - المبالغة بالصيغة الفعلية (تفعل):

نقل ابن عجيبة رأي البيضاوي في صيغة (تفعل). (ينظر: ابن عجيبة الحسيني، ٤٥/٣). ذهب البيضاوي مذهب من يرى أن صيغة (تفعل) تفضل صيغة أفعال في المعنى وأنها أبلغ منها ولا تساويها في الدلالة. (ينظر: الزمخشري، ٥٤١/٢، الكرمانى، ٤٢٦ / ١، ابن عطية الأندلسي، ٤٧ / ٢). فقال في (تأذن) من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾ [إبراهيم ٧] أنه بمعنى (أذن) أي أعلم كتعود وأوعد، غير أنه أبلغ لما في التفعل من معنى التكلف والمبالغة. (البيضاوي، ٢ / ٢١٥). ويبدو لي أن المبالغة المذكورة هي من جهة التدرج في إيذاننا عظمة وحفاوة الإبلاغ لعظمة المبلغ عنه، والله أعلم، وقد ذكر البيضاوي في (النتزل) في قوله تعالى: ﴿وَمَا نَنْزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ [مريم ٦٤] أنه ((النزول على مهل ... وقد يُطلق بمعنى النزول مطلقا، والمعنى وما تنتزل وقتا غب وقت)). (البيضاوي، ٢ / ٣٧٣). فالتدرج هنا ذهب إلى التجسيم والتفريق، ولا يخفى افتراقه عن النزول مرة واحدة، وقد تحتل الصيغة النتزل مرة واحدة فتتصرف المبالغة التي في التدرج إلى الحفاوة والاهتمام بالمنزل و بالمنزل عليه وعلى ذلك فلا أوافق من تستوي عنده الصيغتان في الدلالة. (ينظر: الرضي الاسترابادي، ٤ / ٢٨٧).

ومما يؤيد هذا هو تلك المذاهب التي دارت حول صيغة (يستمعون) من قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى﴾ [الصافات ٨] والفرق بينها وبين قراءة التخفيف (يستمعون). (ينظر: النحاس، ١٤١٥ هـ، ٣٢٧٨/٣، والرازي، ٢٦ / ٣٢٠، وأبو حيان الأندلسي، ١٤٢٠ هـ، ٩٢/٩، والكرمانى، ٩٧١/٢). قال البيضاوي: ((وتعدية السماع بـ إلى لتضمنه معنى الإصغاء مبالغة لفيه)). (البيضاوي، ٣ / ١٤٤). كأنه

يريد أن نفي الإصغاء يتضمن نفي السماع؛ لأنه أبعد منه، فإذا نفى عنهم الاستماع فهم من السماع أبعد، والمبالغة التي في التسمع هي التي جعلته بمعنى الإصغاء وتقصد الاستماع، فهو أبلغ من السماع.

صيغة أفعال

شُغل القدماء بصيغة أفعال من حيث معناها الصرفي أو معانيها، ومن حيث مرادفتها للثلاثي (فَعَلَ) وبعض الصيغ الفعلية الأخرى، فمن حيث معانيها ذهبوا إلى أن لها معاني عدة، حتى بلغت ما يقرب من أربعة وعشرين معنى. (ينظر : أبو حيان الأندلسي، ٤٦/١). وقد انقسموا على مذهبين من حيث ترادفها مع (فعل) أو غيرها، فمنهم من يرى الترادف ويعتدُّ به، ومنهم من ينكره ويرى أن لكل صيغة فعلية معنى صرفيا دقيقا يميزها عن غيرها.

وذكر ابن عجيبة (مُعْرِضُونَ) وأعرضتم في قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [سورة البقرة: ٨٣]، أي أعرضتم عن الحق بعد ظهوره. (ابن عجيبة الحسيني، ١٢٧/١). وقد تتبع البيضاوي مواقع (أفعال) في تفسيره، وكانت له وقفات طريفة في الكشف عن دقيق معناها، وقد لامس معناها الصرفي الدقيق وظفر به في مواضع عديدة، منها تفسيره لمعنى الإعراض في قوله تعالى (وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ) [البقرة: ٨٣]، قال: ((وأصل الإعراض الذهاب عن المواجهة إلى جهة العرض)). (البيضاوي، ١١٦/١). وهو تفسير دقيق لمعنى أعرض صرفيا يتفق غابة (غاية) الاتفاق مع معنى صيغة (أفعال) على عمومها، فقد خَلَصْتُ إلى أن لهذه الصيغة معنى واحداً لا تعدوه هو الجعل والصيرورة، وما سائر المعاني التي ذكروها إلا استعمالات له، وهي تؤول له في نهاية أمرها. (ينظر: خلف الجرادات توحيد الدلالة الصرفية للصيغة الفعلية (أفعال)، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٨٧ السنة الثامنة والثلاثون، كانون أول ٢٠١٤م. ص ٥٦ - ٥٨).

لا تخرج عن هذا المعنى بالنظر إلى التفسير الدقيق الذي ذكره البيضاوي؛ لأنَّ (أعرض) كما ذكر الفيومي: ((وأعرضت عنه: أضريت ووليت عنه، وحقيقته جعل الهمزة للصيرورة، أي أخذتْ عُرْضاً، أي جانباً غير الجانب الذي هو فيه)). (الفيومي، ٢ / ٤٠٢). فهي على هذا مثل (أفعال) التي تفيد الصيرورة إلى المكان، نحو: أنجد، وأتهم، وأعرق، وإن كنت أرجح أن دلالة هذا الفعل جاءت من عرض الوجه؛ لأنَّ الصاد يتولَّى بوجهه جانباً، فيعطيك عرضه أو صفحته، فكأنه صار ذا عُرْض، يؤيد ذلك عندي قول الزمخشري: «وأعرض الملبس: أي صار ذا عُرْض. (الزمخشري، ١٩٩٨م، ١ / ٦٤٤ عرض)).

وذكر أحمد بن فارس في قوله: ((أعرض لك الطيبي فارمه، إذا أمكنك من عرضه، مثل: أفقر، وأعور)). (معجم مقاييس اللغة ٣/٣ ٢٩ (صفح). أي: أن أعرض مثل أفقر وأعور في الصيرورة، وقال في

موضع آخر: ((كما يقال أعرض إذا ولاه عارضه وترك مواجته)). (ابن فارس، ١٩٧٩م، ٤/ ٢٧٨ عرض).

فكلُّ ما تقدم يؤيد أن (أعرض) بمعنى (صدّ) و (تولّى) أي صار ذا عُرْض في وجهه، أي أشاح بوجهه فأعطاه عرض الوجه كناية عن الصد والرفض والتولي. ومن هذا قول البيضاوي: ((فأتبعهم فأدركهم، يقال تبعته حتى أتبعته)). (البيضاوي، ١١٤/٢). فتفريقه بين الصيغتين نابع من إدراكه لمعنى (أفعل) الدال على الصيرورة، فأتبعته صرت في أثره وأدركته، وقد أشار الزمخشري لهذا الفرق بين تبع وأتبع من قبل (ينظر: الزمخشري، ٣٦٧/٢). بل إن هذا التفريق مروى عن الأصمعي. (ينظر: الشوكاني، ٢/ ٥٣٣).

ولم يتابع البيضاوي هنا مَنْ عَدَّ تبع وأتبع واتبع بمعنى واحد. (ينظر: البغوي، ٤٢٠م، ٢/ ٢٤٣٢). فتبع هو المعنى المجرد ابتداءً، بمعنى تبع الأثر وسار خلفه، أدركه أو لم يدركه، وأتبع إذا لحقه وأدركه صار تابعا أو في التبع. (ينظر: ابن قتيبة، ١/ ١٩٩).

ومن المواضع التي أصاب فيها البيضاوي ونقل عنه ابن عجيبة. (ابن عجيبة الحسيني، ٤/ ٦١٩). معنى (أفعل) الحقيقي قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَمَهُ الْحَوْثُ وَهُوَ مَلِيمٌ﴾ [الصافات ١٤٢]، قال - مفسرا (مليم): ((داخل في الملامة، أو آب بما يلام عليه، أو مليم نفسه)). (البيضاوي، ٣/ ١٥٩). يقال: ألام الرجل: إذا أتى ما يلام عليه من الأمر، ومنه قول لبيد:

سَفَّهَا عدلت ولمت غير مليم وهذاك قبل اليوم غير حكيم

(ينظر: ديوانه ٢/ ٣٩٣، الفراء، ص ٣، الطبري، ١٩/ ٦٢٦، وابن قتيبة، ٤٥١). ولا يخفى أن (ألام): مسارنا لائمة، ومليم صار ملوماً، وما ذكره البيضاوي يؤول إلى معنى الصيرورة في أفعل ويؤكدها، ويدعم ذلك السياق ويؤيده.

وقد أجاد البيضاوي حين أصل معنى (أصر) وهو يفسر قوله تعالى: ﴿وَأَصْرُوا وَأَسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَارًا﴾ [نوح: ٧]، قال: ((واكبوا على الكفر والمعاصي، مستعار من أصر الحمار على العانة إذا أصر أذنيه، وأقبل عليها)). (أنوار التنزيل: ٣/ ٤٥١). وهو أمر يؤكد معنى الصيرورة في الصيغة (أفعل: أصر) ويؤيد ذلك ما أورده ابن فارس: ((صر الحمارُ أذنه إذا أقامها، وأصر إذا لم تذكر الأذن)) (ابن فارس، ٣/ ٢٨٣ صر). لأن معنى الجزء الثاني من عبارته أنه صار إلى هذه الحال، فلا حاجة إلى ذكره الأذن.

وإذا ما نظرنا للمعنى الذي كشف عنه البيضاوي من خلال السياق نجد أنه قد أصاب، لأن وصف قوم نوح - عليه السلام - حين جعلوا أصابعهم في آذانهم واستعشوا ثيابهم وأصروا، أي: أقبلوا على ما هم فيه لا يلوون على شيء، ولا يسمعون لداع كالحمار إذا أصر وأقبل على قطيعه.

وعلى الرغم من إدراك البيضاوي لمعنى (أفعل) الدقيق إلا أنه شايح متقدميه في تعديد معانيها، وقد حملها على بعض تلك المعاني التي تؤول في حقيقتها إلى معنى الجعل والصيرورة، ومن ذلك تعليقه لقراءة نافع

والكسائي لقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ [الأنعام ٣٣] بالتخفيف لا يكذبونك : ((من أكذبه إذا وجده كاذبا أو نسبه إلى الكذب)). (البيضاوي: ٤٨٦/١). وعبارته هذه تتضمن معنيين منفصلين لـ (أفعل) ذكرا مستقلين في معانيها، وهما: المصادفة على صفة، والنسبة إلى صفة. (ينظر: خلف الجرادات توحيد الدلالة الصرفية للصيغة الفعلية (أفعل): ١٩ - ٣٨). والحقيقة أن أفعل هنا لم تفارق معناها الصرفي الأصيل الذي ذكرته من قبل، وهو الجعل والتصيير، أي يجعلونك كاذبًا بزعمهم حاشاه - وما ذكره من تفسير للمعنى إنما يؤول إلى هذا المعنى وإن اختلفت عبارته، يؤيد ذلك ما أورده الطبري في قوله : ((أكذبت الرجل إذا أخبرت أنه جاء بالكذب)) (الطبري، ٢١٩/٩، وينظر: الجوزي، ٣٣/٢). أما معنى المصادفة الذي ذكره فإنه يتوجه على الجعل والتصيير ((فالمعنى الصرفي الأساسي هو الصيرورة إلى هذه الصفة التي وافقت عليها لا أنك وحدته على تلك الصفة. ويوجه عليه ما رواه الأصمعي: ((أتينا الأرض فأحييناها، قال: وجدناها حية النبات غضته، وأوحشناها وجدناها وَحْشَةً)) فالأصل في هذا وجدناها قد صارت إلى الحياة، وقد صارت إلى الوحشة، ووافقناها أو صادفناها على ذلك، فلو كان المراد وجدناها على تلك الصفة لاكتفوا بقولهم وجدناها حية ووجدناها موحشة ولكن صيغة أفعل من ذلك تدل على مصادفتها على صفة صارت إليها. ومما يعزز ذلك أنهم استشهدوا على هذا المعنى بقول رؤية. (ديوانه: ١١٦، وابن فارس: ٢٣/٦، والجوهري، ٣٥٢/١، وابن القطاع: ١٤٠/١): [الرجز]

حتى إذا ما اصفر حجران الذرق
وأهيج الخلاء من ذات البرق

فسياق الكلام يدلُّ دلالة واضحة على أنَّ ((أهيج الخلاء)) وهو بلد بالدهناء معروف أي صادف أو استبان أو وافق الخلاء قد صارت مهيجة؛ لأن السياق يصف حمرا وحشية قد تغير عليها المكان وتبدل، فالهياج المذكور لم يكن صفة ثابتة وجد المكان عليها، وإنما استبان أن المكان قد صار إليها، بدليل اصفر التي قبلها، وهي تدل على التحول أو الصيرورة إلى هذا اللون)). (خلف الجرادات، توحيد الدلالة الصرفية للصيغة الفعلية (أفعل)، ص ٢٩، ٣٠).

وقد ذكر البيضاوي قراءة (ويُصدون) من قوله تعالى: ﴿وَيُصْذَوْنَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنفال ٤٧] معللا إيَّاهَا بأنها: ((من أصده منقول من (صد) صدودًا، إذا تنكب وليس فصيحًا لأن في صده مندوحة من تكلف التعدية في الهمزة)). (البيضاوي، ٢١٤/٢). وقد بدا في القراءة وجه آخر غير ما رآه البيضاوي فيها، فلو حملها البيضاوي على معنى (أفعل) الأصيل فيها وهو الصيرورة لتبين له وجهها وما نعتها بالتكب عن الفصاحة، فليست التعدية أو النقل هو المراد بـ(أصد)، وإنما هي على معنى الدخول في حال

الصدود، مثل أصبح، وأمسى وأعرض، التي سبق بيانها، فأصد: صار إلى الصدود وتمكن فيه، وبهذا تخالف الثلاثي (صد) فهو للفعل ابتداء وهي على زيادة منه.

وقد استند البيضاوي على السياق في قوله تعالى: ﴿ فَأَخْلَقْنَاهُ مَوْعِدِي ﴾ [طه ٨٦] ليرجح معنى صرفيا ل(أفعل) على غيره باعتبار تحديد معانيها عندهم، إذ قال: ((قيل هو من أخلقت وعده، إذا وحدت والخلف فيه، أي فوجدتم الخلف في وعدي لكم . وهو لا يناسب الترتيب على التردد ولا على الشق الذي يليه، ولا جوابهم له)). (البيضاوي، ٤٠٠/٢).

وترجيحه هذا لا يدفع إلى أن ل(أفعل) معنى واحدا أساسيا له استعمالات ومعان فرعية يناسب بعضها سياقاً ولا يناسب آخر.

وقد تابع البيضاوي القدماء في القول بترادف أفعل لغيرها من الصيغ الفعلية المزيدة، مثل فعل واستفعل، والمجرد (فعل)، وهو أمر يناقض كون أفعل لها دلالة واحدة من جهة، ومن لا يعتدون بترادف الصيغ من أساسه من جهة أخرى.

فعند وقوفه على قراءة ابن كثير (يُنزل) في (يُنزل) قال بأن معناهما واحد. (ينظر: المصدر نفسه ١٤٨٨/١). مع أنه نص في غير موضع من تفسيره على أن (فعل) للمبالغة، وقال في الفعل نفسه: ((وفي ينزله ونزله تنبيه على أن إنزاله مدرجا على حسب المصالح)). (المصدر نفسه : ٢٨٠/٢).

وقال: ((وقد قرأ نافع يُحزنك من أحزنه، وكلاهما بمعنى)). (المصدر نفسه : ١٠٨/٢). وكان سيبويه قد فرق تفريقاً دقيقاً بينهما، قال: ((أنك حيث قلت فنتته وحزنته لم ترد أن تقول: جعلته حزينا وجعلته فاتنا كما أنك حين قلت: أدخلته أردت جعلته داخلا، ولكنك أردت أن تقول: جعلت فيه حزناً وفتنته، فقلت فنتته كما قلت كحلته، أي جعلت فيه كحلا)). (سيبويه، ١٩٨٨م، ٤٥٦/٤). وقد عددهما بعضهم لغتين. (ينظر: البغوي، ٤٢٧/٢). وهو أمر لا يفصح اختلافهما، لأنها مسألة تداول واستعمال.

والقول نفسه يقال في عدّ البيضاوي أنّ (نكر) و(أنكر) و(استنكر) بمعنى واحد (ينظر: أنوار التنزيل : ١٣٩/٣). وهو ما ذهب إليه الطبري قبله مستشهداً بقول الأعشى:

وأنكرتني وما كان الذي نكرت
من الحوادث إلا الشيب والصلعا

فمجمع اللغتين جميعا في البيت. (ينظر: تفسير الطبري، ١٢/٤٧٢، ديوانه : ١٠١).

ولا أرى أن البيت دليل قاطع على استوائهما في المعنى، بل إنه لا يمنع من اختلافهما المشار إليه في صيغة أفعل، فأنكر: صار إلى الإنكار ودخل فيه، و(نكر) ويراد به ابتداء دون زيادة معنى قال أبو حيان: « ونكر فيما يرى، وأنكر فيما لا يرى من المعاني. (البحر المحيط ، ٦/١٨٠). وهو دليل آخر على اختلافهما وتأبيد المعنى الصيرورة في (أفعل). (ينظر: توحيد الدلالة الصرفية للصيغة أفعل : ٢٩-٣٠). ولا ينقض ذلك عند النحاس لها بأنهما لغتان لقبيلتين أو أكثر. (النحاس، ١٧٦/٢).

المصدر

يكاد المصدر يكون أكثر البنى الصرفية التي نَبَّه عليها البيضاوي في تفسيره، ووقف عندها ملتصقا الغوص على مكنون معناها الصرفي، وهو ملمح واضح في تفسيره وشائع، فإن كان يمتاز بالتأصيل على عمومته سواء من جهة المعاني المعجمية أو من جهة الدلالات الصرفية فإن هذا التأصيل كان بيِّنا في المصادر، إذ قلَّما مرَّ على مصدر إلا وأصل معناه معجميا أو من جهة الدلالة الصرفية التي صار إليها.

وقد دأب البيضاوي على تحليل كثير من الأسماء وتأصيلها، وهي تلك التي سرت وسارت في الاستعمال كاشفا عن أن أصلها المصدر ثم صارت إلى ما صارت إليه. وهو جهد طيب في الكشف عن الدلالة الصرفية للمصدر مقرونة غالبا بالدلالة المعجمية، وتحلية الدلالات الصرفية التي انطوى عليها تحول المصدر في الاستعمال من مصدر مجرد إلى معنى من المعاني الصرفية المتنوعة.

ومن ذلك أن كلمة (وراء) هي في الأصل مصدر ثم جعل ظرفا. (البيضاوي، ١/١١٩). قال الزبيدي: ((... تورية: ستره وأظهر غيره، كأنه مأخوذ من وراء الإنسان، لأنه إذا قال وراه كأنه جعله وراءه)). (الزبيدي، ٤٠/١٩١ (وري)). فتضافرت الدلالة المعجمية مع الدلالة الصرفية لإنتاج هذا الطرف الذي يكاد يكون مستقرا في الظرفية.

ومثله (تلقاء) فهو مصدر أصلا استعمل ظرفا. (ينظر: البيضاوي، ٢/٩٣). والتلقاء هو جهة اللقاء، أو هو مصدر كاللقاء، لم يأت من المصادر على وزن تفعال إلا هو وتبينان. (الزبيدي، ٣٩/٤٧٣). وقال في (الخمرة): ((هي في الأصل مصدر حمرة، إذا ستره، سمي به عصير العنب والتمر... كأنه يخمر العقل)) (البيضاوي، ١/١٨٨). وقد أشار الزمخشري قبله أن تسميتها بالمصدر هنا من قبيل المبالغة. (ينظر: الزمخشري، ١/٢٦١، والرازي، ج ٦/٣٩٨).

وفي قوله تعالى (وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ) [البقرة ٢٢٨] ذكر البيضاوي أن لفظ (البعولة) قد يكون مصدرا، من قولك: بعل حسن البعولة نعت به. (ينظر: البيضاوي، ١/١٩٥، والزمخشري، ١/٢٧٤). أي صار المصدر وصفا، وهو احتمال ثان ذكره البيضاوي بعد المعنى الأول المشهور، وهو أن البعولة جمع بعل. وقد أعاد البيضاوي (الصَّر) وهو البرد الشديد إلى أصله الصرفي، قال: هو في الأصل مصدر نعت به. (البيضاوي، ١/٢٨٩): كأنه تحول من مصدر إلى اسم مشتق، أما اشتقاقه المعجمي فإن الصر هو الجمع أو القبض ومنه الصرة، ولا يخفى ما بين البرد والقبض والانقباض من علاقة معنوية.

والشهووات جمع شهوة وهي مصدر في الأصل، وسمى المشتبهيات شهوات بالمصدر مبالغة، وإيماء على أنهم انهمكوا في محبتها. (ينظر: البيضاوي، ١ / ٢٨٤، الزمخشري، ١ / ٣٤٢). وقال الرازي: ((وهذه استعارة مشهورة في اللغة، يقال هذه شهوة فلان، أي: مشتهاه)). (الرازي، ٧ / ١٦١). والطير مصدر سمي به. (ينظر: البيضاوي، ١ / ٢٢٢). قال الزبيدي: ((الطير أصله مصدر طار ... أو اسم جمع وهو الأصح الأقرب إلى كلامهم)). (الزبيدي، ١٢ / ٤٥٠، طير). ولا ينفي كونه اسم جمع أن يكون مصدرًا بالأصل.

و(الكلالة) مصدر بالأصل بمعنى الكلال، فاستعيرت القرابة ليست بالبعضية؛ لأنها كالة بالإضافة إليها، ثم وصف بها المورث والوارث بمعنى ذي كلالة، كقولك فلان من قرابتي. (ينظر: البيضاوي، ١ / ٣٣٨، والزمخشري، ١ / ٤٨٥). وقال بعض أهل اللغة أنها من تكلة النسب إذا أحاط به كالإكليل. (ينظر: الثعلبي، ٣ / ٢٧٠). ويُلَمَح هنا دقة البيضاوي وطول باعه في التأصيل المعجمي والصرفي للمفردات، لأن ما قاله هو الاشتقاق الأولى فيما أرى، بالنظر إلى معنى الكلالة التي درجت فيه.

أما (التحية) فهي في الأصل مصدر، واشتقاقها يكشف عن ذلك، إذ هي مصدر حياك الله، أي جعل لك حياة، ثم استعمل للدعاء والسلام. (ينظر: البيضاوي، ١ / ٣٧٧، والطبري، ٨ / ٥٨٦). واكتفى البيضاوي عند المصدر (دكًا) في قوله تعالى (جَعَلَهُ دَكًّا) [الأعراف ٤٣] بأن معناه مذكوكا (ينظر: البيضاوي، ١ / ٥٧١). وهو تفسير منه لمعنى المصدر، وإن كانا لا يستويان في السياق، فالتعبير بالمصدر جاء أبلغ وأليق بالمقام والسياق لما في المصدر من إطلاق وتعميم يناسب التهويل.

ولم يغب عن البيضاوي احتمالية المصدر في قوله تعالى (وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ) [الأنفال ٦٠]، إذ قال: «اسم للخيل المربوطة (فعال بمعنى مفعول)، أو مصدر سمي به يقال: ربط ربطا ورباطا. (البيضاوي، ٢ / ٢٨)، ولا يخفى ما في المصدر هنا من فخامة تناسب السياق.

ولا يخلو حمل (ضياء) على المصدر من فخامة في قوله تعالى (هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً) [يونس ٥] وهو وجه من وجوه محتملة. (ينظر: البيضاوي، ١٠ / ٢). علل على المبالغة لكثرة الضياء فيها. (ينظر: الكرمانى، ١ / ٤٧٣). وهو أسلوب مألوف في سمت الكلام العربي، قال الأخفش: ((جعله الله خلقا وهو مخلوق، وهذا الدرهم ضرب الأمير وهو مضروب. (الأخفش، ١ / ٣٦٩).

ومما حمله على معنى المفعول من المصدر (الأمر)، وهو القول الطالب للفعل، وبه سمي الأمر - واحد الأمور - تسمية للمفعول به بالمصدر. (ينظر: البيضاوي، ١ / ٧٨). وهذا من تأصيل البيضاوي للمعنى الصرفي مربوطا بالمعنى المعجمي. وقريب منه قوله عن (غزلها) هو ما غزلته، مصدر بمعنى المفعول. (ينظر: البيضاوي، ٢ / ٢٧٧). ولا أرى بعدا في حمل المصدر على المفعول، لأن المصدر هو المفعول الحقيقي.

ومثل ذلك (الزبور)، قال: ((في الأصل فعول للمفعول، كالخلوب أو المصدر كالتبول)). (ينظر: البيضاوي، ٣٠٧ / ٢، والرازي، ٩ / ٤٥١). وقريب منه (نسيا) في قوله تعالى حكاية عن مريم عليها السلام (وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا) [مريم ٢٣]، فالنسي: ما من شأنه أن ينسى ولا يُطلب، ونظيره الذبح لما يذبح قال الفراء: ولو أردت بالنسي مصدر النسيان كان صوابا. (الفراء، ٢ / ١٦٥).

استفعل

سبق الحديث عن (استفعل) ولكن من باب المبالغة التي فيها، وأستكمل هنا سائر دلالاتها الصرفية التي أشار إليها البيضاوي ووقف عندها. والحقيقة أن دلالتها الرئيسية هي الطلب، بمعنى التماس الفعل والسعي إليه باجتهاد حتى بلوغ غايته، وهو معنى أدركه البيضاوي كما تبين في مبحث المبالغة، وكقوله في (استفتح): «السين للمبالغة والإشعار أن الفاعل يسأل ذلك من نفسه. (البيضاوي، ١ / ١١٩).

ومن ذلك الفعل استطاع) في قوله تعالى (هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ) [المائدة ١١٢]، وقبل أن أعرض رأي البيضاوي لا بد من توضيح معنى (استطاع) صرفياً. (ينظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق ١/١٨٧، الرازي، التفسير الكبير، ج ١٢/٤٦٢، الزبيدي، تاج العروس، ج ٢١ / ٤٦٣ طوع). واستطاع (استفعل) من طاع أو طوع، ومعناها: طلب طاعة الشيء والتمسه حتى يواتيه، ومنها جاء استطاع بمعنى قدر أو أطاق، فإذا قلنا: استطاع الرجل كذا، أو أن يفعل كذا: أي التمس طوعه فظفر به وواتاه. ونقول: استطاع سبيلا إلى كذا، أي التمس وطلب طاعة السبيل حتى ظفر بها وواتاه، وقد كانت عبارة البيضاوي دقيقة بين حمل استطاع على أطاع مثل استجاب وأجاب، قائلا: «إن استجاب أخص من أجب. (البيضاوي، ١ / ٣٤١). ويبدو لي أن الخصوصية التي يعنيها البيضاوي هي معنى الطلب والالتماس الذي فيه، وهو معنى غير موجود في أفعل أجب أو أطاع).

أما الفعل (استطاع) في الآية المذكورة فقد وجهه البيضاوي على الوجهين الموضحين قبل قليل وهما:

١. استطاع بمعنى يطيق ويقدر، وهي على ظاهرها لا تتفق والسياق؛ لأن القائلين هم الحواريون لكن تخريج ذلك على أن تكون الاستطاعة - كما قال: ((ما تقتضيه الحكمة والإرادة لا على ما تقتضيه القدرة)). (البيضاوي، ١ / ٤٧٢).

٢. أن تكون على معنى استفعل الذي هو الطلب والالتماس، وهو ما فسر استطاع فيه على أطاع، فيكون المعنى على ذلك أن يستطيع أي طلبنا أمره فطلب طوعه من نفسه، والله المثل الأعلى وجل وعلا عن الشبه والشبه هذا هو أصل الفعل واستعماله في لغة البشر.

أما سائر المواضع التي وقف فيها البيضاوي على صيغة (استفعل) نحو: (استرهبهم) (واستوقد) (واستغلظ)، (ومستطيرا)، فقد أدرك فيها معنى الصيغة الصرفي الحقيقي، وهو الطلب والسعي في تحصيل الفعل. (ينظر: البيضاوي، ١ / ٥٣، ٣ / ٣٠١، ٤٧٧).

صيغة فاعل

إذا ما تجاوزنا المباحث الدلالية المألوفة في صيغة (فاعل) فإننا نظفر عند البيضاوي بإشارات عميقة ذات دلالة صرفية مكونة في صيغة (فاعل). ففي قوله تعالى (رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا) [إبراهيم ٣٥] رجح البيضاوي هنا أن يكون المراد ب(آمنا ذا أمن مثل عيشة راضية، وهو بذلك يثير مسألة أثارها فحول اللغويين إذ تتردد صيغة (فاعل) في مثل هذا بين معنى المفعول ومعنى الفاعل، وقد عقد لها بعضهم بابا في مصنفاتهم على أنها من باب مجيء المفعول على لفظ الفاعل (ينظر: ابن قتيبة، ١/١٨٠، وابن سيده الأندلسي، ٤/٤٠٠). ولعل رائدهم في الوقوف على حقيقة معناها ابن جني الذي قال: ألا تراهم قالوا في قول الله عز وجل: (مَنْ مَاءٍ دَافِقٍ): إنه بمعنى مدفوق، فهذا لعمري - معناه غير أن طريق الصنعة فيه أنه ذو دفق كما حكاه الأصمعي عنهم من قولهم: ناقة ضارب إذا ضربت وتفسيره أنها ذات ضرب أي ضربت وكذلك قوله:

لقد عيل الأيتام طعنة ناشرة أناشر لا زالت يمينك آشرة

أي: ذات أشر، والأشر: الحز والقطع، وذو الشيء قد يكون مفعولا كما يكون فاعلا وعلى ذلك عامة باب طاهر وطالق وحائض وطامت ألا ترى أن معناه ذات طهر وذات طلاق وذات حيض وذات طمئت. فهذه ألفاظ ليست جارية على الفعل، لأنها لو جرت عليه للزم إلحاقها تاء التأنيث كما لحقت نفس الفعل. وعلى هذا قول الله تعالى (في عيشة راضية) أي ذات رضا فمن هنا صارت بمعنى مرضية. (ابن جني، ١/١٥٣ - ١٥٤).

ولا يبعد ما جعله بعضهم في هذه الصيغة من معنى النسبة. (ينظر: الثعلبي، ١٠/٣٠)؛ لأن الصفة إذا تأصلت في الموصوف نسب إليها.

ويبدو في فضل هذه الصيغة على غيرها في مثل الأمثلة المذكورة هو أن صيغة (فاعل) إنما تنسب الصفة أو الفعل لصاحبه، أو هي ألصق بصاحبها، فحين نقول: بلد آمن، فكأن الأمن صادر منه وهو من شأنه، وهو بخلاف مأمون التي تدل على أن الأمن من خارجه. ولا غزو على ذلك أن كانت صيغنا الطاعم والكاسي) في قصة هجاء الحطيئة للزبرقان بن بدر من أقذع صيغ الهجاء، فالطاعم أبلغ من المطعوم في سياق الهجاء، لأن المطعوم من يقع عليه إطعام غيره، أما الطاعم فهو الكل على الإطعام طبعا وشأننا، فلا شأن له إلا التماس ما يطعمه، حتى لازمته هذه الصفة ونسب إليها، وصارت من شأنه. قال الفراء: عند وقوفه على وصف الله عز وجل للرياح، ((بأنها الواقع يكون وصفها بالفتح وإن كانت تلقح كما قيل: ليل نائم، والنوم فيه... وكما قيل المبروز والمختوم، فجعل مبروزا ولم يقل مبرزا بناء ... أي ذلك من صفاته)). (الفراء، ٢/٨٧). ولعل هذا ما جعل العرب يعدلون عن (مبقل) إلى (باقل)، في قولهم: أبقل النبت فهو باقل (الشوكاني، ٣/١٥٣). وقد أجرى البيضاوي هذا المعنى على عاصم من

قوله تعالى (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ) [هود ٤٣]، إذ لم يقل معصوم، وهو أحد الوجوه المحتملة في الصيغة. (البيضاوي، ١٣٢ / ٢، وينظر: الطبري، ١٥ / ٣٢٢). وكذلك وصف الرياح بأنها لواقح ، ولم يختر ملقحة، وقد قاس البيضاوي (لواقح) على قوله: ومختبب مما تطيع الطوائح.

(البيضاوي، ٢٣٧/٢، و صدر البيت لينك يزيد ضارع الخصومة). فالطوائح أبلغ من المطيحات، لأن المطيحات وصف طارئ، والطوائح تعني أن من طبعها وشأنها أن تطيح. وحمل على ذلك أيضًا وصفه تعالى للآيات بأنها (مبصرة) أي ذات إبصار. (البيضاوي، ٢ / ٥٦٢). وعلى الرغم مما سبق إلا أن للسياق (**حكما**) آخر، فقد جاءت صفة (مطهرة) في قوله تعالى (وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ [البقرة ٢٥] اختيارًا على (طاهرة) التي قيل فيها ما قيل من حيث مزيتها، إلا أن (مطهرة) في هذا السياق أبلغ وأليق موضعًا، قال البيضاوي: (ومطهرة أبلغ من طاهرة - يعني في هذا المقام - لأن مطهرة للإشعار بأن مطهرا طهرهن، وليس هو إلا الله عز وجل. (البيضاوي، ١ / ٧١). وأرى أن مسوغ تقديمها على صيغة (فاعل) هنا أنها تفيد الحدوث لأنها اسم مفعول على القياس، وأن التطهير المراد هو التطهير الحسي من المستقذرات الحسية، وهو أمر حادث وطارئ على الطبيعة المعهودة في الأزواج، وصدق من قال: لكل مقام مقال.

الخاتمة:

من خلال ما سبق أظهرت الدراسة بعض النتائج وهي:

- ١- اشتهر البيضاوي بإيجازه ودقته في الدلالة الصرفية، مما يعكس فقهاً لغوياً عميقاً.
- ٢- ربط بين المعنى الصرفي والمعجمي بطريقة مركزة، مما جعله مرجعاً مهماً في التفسير.
- ٣- تأثر ابن عجيبة بمنهجه، ونقل عنه كثيراً في تفسيره (البحر المديد).
- ٤- تناول البحث صيغاً صرفية متنوعة كالمبالغة والمصدر و(استفعل)، وبين تفسير البيضاوي لها في السياق القرآني.
- ٥- استفاد البيضاوي من تفاسير سابقة ك (الزمخشري والرازي)، لكنه صاغها بأسلوبه الدقيق.
- ٦- دمج ابن عجيبة بين الصوفية والصرف، موظفاً الدلالات الصرفية لخدمة التفسير الظاهري والباطني.

First: Scientific Books

1- Ibn al-‘Imād al-Hanbalī, ‘Abd al-Hayy ibn Ahmad ibn Muhammad al-‘Akkarī al-Hanbalī, Abū al-Falāh (d. 1089 AH), Shadharāt al-Dhahab fī Akhbār man Dhahab, Ed. Mahmūd al-Arnā’ūt (d. 1438 AH), hadīth verification: ‘Abd al-Qādir al-Arnā’ūt (d. 1425 AH), Dār Ibn Kathīr, Damascus–Beirut, 1st ed., 1406 AH / 1986 CE.

2- Ibn Jinnī, Abū al-Fath ‘Uthmān ibn Jinnī (d. 392 AH), Al-Muhtasib fī Tabiyīn Wujūh Shawādh al-Qirā’āt wa al-‘Idāh ‘anhā, Eds. ‘Alī al-Najdī Nāsif, ‘Abd al-Halīm al-Najjār, ‘Abd al-Fattāh Shalabī, Supreme Council for Islamic Affairs, Cairo, 1994 CE.

3- Ibn Sulaymān al-Yāfi‘ī, Abū Muhammad ‘Afif al-Dīn ‘Abd Allāh ibn As‘ad ibn ‘Alī ibn Sulaymān al-Yāfi‘ī (d. 768 AH), Mīr’āt al-Jinān wa ‘Ibrat al-Yaqzān, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut, 1st ed., 1417 AH / 1997 CE.

4- Ibn Kathīr, Abū al-Fidā’ Ismā‘īl ibn Kathīr (701–774 AH), Al-Bidāyah wa al-Nihāyah, Dār Ibn Kathīr, Damascus–Beirut, 6th ed., 1442 AH / 2021 CE.

5- Abū Hayyān, Muhammad ibn Yūsuf al-Andalusī (d. 745 AH), Al-Bahr al-Muhīt fī al-Tafsīr, Ed. Şidqī Muhammad Jamīl, Dār al-Fikr, Beirut, 1420 AH.

6- Al-Akhfash al-Awsaṭ, Sa‘īd ibn Mas‘adah (d. 215 AH), Ma‘ānī al-Qur’ān, Ed. Hudā Mahmūd Qarā‘ah, Maktabat al-Khānījī, 1st ed., Cairo, 1990 CE.

7- Al-Astarābādī, Radī al-Dīn Muhammad ibn al-Hasan (d. 686 AH), Sharh Shāfiyat Ibn al-Hājib with commentary by ‘Abd al-Qādir al-Baghdādī (d. 1093 AH), Eds. Muhammad Nūr al-Hasan, Muhammad al-Zafzāf, Muhammad Muhyī al-Dīn ‘Abd al-Hamīd, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut, 1982 CE.

8- Ibn Manzūr, Muhammad ibn Mukarram ibn ‘Alī, Abū al-Fadl, Jamāl al-Dīn al-Anṣārī al-Ruwayfi‘ī al-‘Afrīqī (d. 711 AH), Lisān al-‘Arab, Eds. ‘Abd Allāh ‘Alī al-Kabīr, Muhammad Ahmad Hasballāh, Dār Şādir, Beirut, 3rd ed., 1414 AH.

9- Al-Bābānī, Ismā‘īl Bāshā ibn Muhammad Amīn ibn Mīr Salīm al-Bābānī, originally Baghdādī (d. 1339 AH), Hadiyyat al-‘Ārifin fī Asmā’ al-Mu‘allifin wa Āthār al-Muṣannifin, Ma‘rif Press, Istanbul, 1951–1955 CE.

10- Al-Baghawī, Abū Muhammad al-Husayn ibn Mas‘ūd (d. 510 AH), Ma‘ālim al-Tanzīl (also known as Tafsīr al-Baghawī), Ed. ‘Abd al-Razzāq al-Mahdī, Dār Ihyā’ al-Turāth al-‘Arabī, Beirut, 1st ed., 1420 AH.

11- Al-Baydāwī, Abū Sa‘īd ‘Abd Allāh ibn ‘Umar (d. 685 AH), Anwār al-Tanzīl wa Asrār al-Ta’wīl (known as Tafsīr al-Baydāwī), Eds. Mahmūd Şubhī Hallāq, Mahmūd Ahmad al-Aṭrash, Dār al-Rashīd, Damascus / Dār al-‘Imān, Beirut, 1st ed., 2000 CE.

12- Al-Tha‘labī, Abū Ishāq Ahmad ibn Muhammad ibn Ibrāhīm (d. 427 AH), Al-Kashf wa al-Bayān ‘an Tafsīr al-Qur’ān, Ed. Imām Abū Muhammad Ibn ‘Āshūr, Rev. Naẓīr al-Sā‘idī, Dār Ihyā’ al-Turāth al-‘Arabī, Beirut, 1st ed., 1422 AH / 2002 CE.

13- Al-Jawzī, Jamāl al-Dīn Abū al-Faraj ‘Abd al-Rahmān ibn ‘Alī (d. 597 AH), Zād al-Masīr fī ‘Ilm al-Tafsīr, Ed. ‘Abd al-Razzāq al-Mahdī, Dār al-Kitāb al-‘Arabī, Beirut, 1st ed., 1422 AH.

14- Hājji Khalīfah, Muṣṭafā ibn ‘Abd Allāh (d. 1067 AH), also known as Kātib Chalabī, Kashf al-Zunūn ‘an Asāmī al-Kutub wa al-Funūn, Istanbul–al-Mu‘allim, n.d.

22- Al-Hamawī, Shihāb al-Dīn Abū ‘Abd Allāh Yāqūt ibn ‘Abd Allāh al-Rūmī al-Hamawī (d. 626 AH), Mu‘jam al-Buldān, Dār Şādir, Beirut, 2nd ed., 1995 CE.

23- Al-Khafājī, Shihāb al-Dīn Ahmad ibn Muhammad ibn ‘Umar (d. 1069 AH), Hāshiyat al-Shihāb ‘alā Tafsīr al-Baydāwī, also titled ‘Ināyat al-Qādī wa Kifāyat al-Rādī, Dār Ṣādir, Beirut, n.d.

24- Al-Rāzī, Abū ‘Abd Allāh Fakhr al-Dīn Muhammad ibn ‘Umar ibn al-Hasan (d. 606 AH), Mafāṭih al-Ghayb (also known as al-Tafsīr al-Kabīr), Dār Ihyā’ al-Turāth al-‘Arabī, Beirut, 3rd ed., 1420 AH.

25- Al-Zajjāj, Abū Ishāq Ibrāhīm ibn al-Sarī ibn Sahl (d. 311 AH), Ma‘ānī al-Qur’ān wa ‘Iṛābuhu, Ed. ‘Abd al-Jalīl ‘Abduh Shalabī, ‘Ālam al-Kutub, 1st ed., Beirut, 1988 CE.

26- Al-Subkī, Tāj al-Dīn ‘Abd al-Wahhāb ibn Taqī al-Dīn al-Subkī (d. 771 AH), Ṭabaqāt al-Shāfi‘iyyah al-Kubrā, Eds. Dr. Mahmūd Muhammad al-Ṭanāhī, Dr. ‘Abd al-Fattāh Muhammad al-Hulū, Hajr Publishing, 2nd ed., 1413 AH.

27 -Al-Suyūṭī, ‘Abd al-Rahmān ibn Abī Bakr, Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī (d. 911 AH), Bughyat al-Wu‘āt fī Ṭabaqāt al-Lughawiyyīn wa al-Nahwiyyīn, Ed. Muhammad Abū al-Fadl Ibrāhīm (d. 1401 AH), al-Maktabah al-‘Aṣriyyah, Lebanon/Sidon, 1431 AH.

28- Al-Shahbī al-Dīnashqī, Abū Bakr ibn Ahmad ibn Muhammad ibn ‘Umar al-Asadī, Taqī al-Dīn Ibn Qādī Shuhbah (d. 851 AH), Ṭabaqāt al-Shāfi‘iyyah, Ed. Dr. ‘Abd al-‘Alīm Khān, ‘Ālam al-Kutub, Beirut, 1st ed., 1407 AH.

Shawqī Abū Khalīl, Atlas of the Islamic World Countries, Dār al-Fikr, 2020 CE -٢٩

30-Ṣafī al-Dīn al-Hanbalī, ‘Abd al-Mu‘min ibn ‘Abd al-Haqq, Ibn Shamā’il al-Qaṭī‘ī al-Baghdādī (d. 739 AH), Marāṣid al-Itṭilā‘ ‘alā Asmā’ al-Amkinah wa al-Biqā‘, Dār al-Jīl, Beirut, 1st ed., 1412 AH.

31- Muhammad Bāqir ibn Zayn al-‘Ābidīn, Rawdāt al-Jannāt, Dār al-Kutub al-Islāmiyyah

,nd

Second: Theses and Dissertations

32-Sharīfah Ahmad al-Mālikī, Supervisor: Ibtisām Ahmad Jamāl, Al-Baydāwī and His Doctrinal Views: A Study and Critique Based on His Tafsīr, Umm al-Qurā University, Master’s Thesis.

33-Yūsuf Ahmad ‘Alī, Al-Baydāwī and His Method in Tafsīr, Kingdom of Saudi Arabia, Umm al-Qurā University, Ph.D. Dissertation.

Journal Articles:

34-Al-Na‘īmī, Fayhā’ Qaḥṭān Mamdūh (Assistant Professor). "Morphological Irregularities in al-Ma‘zūfah by Ibn Sīda (458 AH)." Tikrit University Journal for Humanities, vol. 29, no. 9, 2022, pp. 60–86.

35-Al-Hāshimāwī, Madhhūr Mahmūd (Assistant Professor). "The Morphological Roots of the Word Hazm in the Arabic Lexicon." Tikrit University Journal for Humanities, vol. 30, 11, 2023, pp. 29–46.